

رئيس التحرير -
المحرر المسؤول:
ابراهيم المينيت

نائب رئيس التحرير:
بيار ابي صعب

محررا التحرير:
إيلي شهبوب،
وفيف، قانصوه

مجلس التحرير:
محمد زبيب
حسن عليف
إيلي حنا
لهك الاندري
شريك كزيم

صادرة عن شركة
اخبار بيروت

المكاتب بيروت -
فردان - شارع جونان
- سنتر كورنورد -
الطابق السادس
تلفاكس:
01759500
01759597
ص.ب 5963/113

الإعلانات
الوكيل الصحفي
ads@al-akhbar.com
01/759500

التوزيع
شركة اللواك
15-14/666314-01
03 / 828381

الموقع الإلكتروني
www.al-akhbar.com

صفحات التواصل



/AlakhbarNews



@AlakhbarNews



/alakhbarnews-
paper

الحراك والنظام: حدود التأثير والفاعلية

حسام مطر*

تشهد بيروت منذ حوالي أكثر من شهر حركة احتجاج شعبية عُرفت بمصطلح «الحراك المدني» وترفع مطالب خدمتية وأخرى مرتبطة بالإصلاح السياسي للنظام اللبناني. أعاد هذا الحراك طرح جملة من الأسئلة بخصوص الواقع اللبناني إلى الواجهة وبث نوعاً من الحيوية المحلّة غير التقليدية، أي من خارج الانقسام التقليدي بين قوى 8 و14 آذار. في هذا الصدد، جملة من الأسئلة التي يدور حولها السجال في بيروت هذه الأيام، ما هي طبيعة الحراك القائم في الشارع؟ من هي مكوناته وأجنداتهم؟ ما سر التوقيت؟ ما هي الظروف التي سمحت بخروجه للضوء؟ ما هي التحولات التي عبر عنها؟ من هم المتضررون؟ ما هي حدود النتائج المتوقعة؟

تتألف نواة الحراك من جملة مجموعات ليبرالية ويسارية شابة معادية للنظام اللبناني بدوافع متفاوتة. هذه المجموعات بالمجمل لديها تجربة وخبرة الاحتجاج في الشارع وإن بشكل محدود. يبرع هؤلاء في استخدام الأدوات المعاصرة مثل الجرافيكس، والموسيقى، ووسائل التواصل الاجتماعي، واليات الاحتجاج السلمي وشبه السلمي للحشد والتعبئة. هذه البراعة تعود للخبرات الشخصية للمنظمين (بسبب التجربة المتراكمة والدراسة)، والحاجة إلى الإبداع، وعملهم في منظمات المجتمع المدني المحلي وتطبيق برامج تنموية أو حول «المدافعة» والحقوق. يضاف إلى ذلك أن بعض المنظمين - لا سيما من الليبراليين - على احتكاك بأجهزة أميركية (حكومية وغير حكومية) للعمل بقضايا حول المدافعة والمهارات القيادية والتغيير السياسي و«نشر الديمقراطية»، ولدى هؤلاء معرفة بتقنيات «الثورة الملونة» والاحتجاج السلمي.

الحراك الذي تصدره «الليبراليون» في البداية سرعان ما شهد حضوراً نوعياً لجماعات يسارية موازية. الفارق الجوهرى بين الجهتين، أن الأولى تصر على الضبابية السياسية في مقابل تقديم الخطاب المطلي، وهي في مجملها معادية للمقاومة بدوافع ثقافية وسياسية. فيما الثانية، تقدم خطاباً سياسياً عميقاً حول إعادة تشكيل السلطة، واليات النهب المنظم، والنيوليبرالية وعلاقة النخبة المحلية بالمركز الرأسمالي، وهي مؤيدة إجمالاً لفكرة المقاومة والنضال المسلح وإن كانت على خلاف مع حزب الله سياسياً بشكل أساسي. ظهور اليساريين (حزب شيوعي حالي وسابق - حركة الشعب - علمانيون وطنيون معادون بوضوح للولايات المتحدة) خلق نوعاً من التوازن داخل الحراك وطرح تحدي الشراكة وإدارة هذا التنوع والتوفيق بين التناقضات، إلا أنه خفف من هواجس الكثيرين تجاه المجموعة الأولى التي تسيدت الحراك بدايةً.

ترنح النظام واتساع الفجوة

ما الظروف التي أتاحت خروج هذا الحراك

الشعبي (ظاهرة سياسية) بهذه الفاعلية إلى الشارع؟ كلما يقلص نفوذ النظام في الحيز الاجتماعي يتوسع حضور القوى المعارضة له والتي تنتهز ظهور أي فجوة للخروج نحو «الضوء» والفعالية السياسية. كيف ظهرت إذًا هذه الفجوة؟ أي ماذا يُضمّر النظام اللبناني وما طبيعة الضغوط التي يتعرض لها من داخله ومن خارجه؟ للإجابة يمكن الحديث عن تحولات جوهرية وأسباب مساعدة وتمّ المحفز. على صعيد التحولات الجوهرية، تعرضت عمادتنا «نظام الطائف» إلى انتكاسات جوهرية، وهما دعامتا الرعاية الخارجية والزبائنية عبر ربيع الفساد (الدولة الغنائمية). دعامة الرعاية الخارجية لإدارة الملف اللبناني اهتزت عام 2005 وتترنح منذ عام 2011. نظام الطائف قائم على توافق سعودي - سوري بمظلة أميركية - فرنسية، ساهم في استقرار النظام حتى عام 2005. ما جرى عام 2005 كان بمثابة سحب للوكالة التي أعطيت للسوريين لإدارة الملف اللبناني. ومنذ 2011 بدأ صمام الأمان هذا ينغلق، بفعل الصراع السوري. السعودي، ولم يعد قادراً على تأمين فعالية النظام اللبناني أو استقراره. أدت أحداث ما بعد اغتيال الحريري إلى اختلال قوى ظاهر بين من هم داخل النظام وخارجه، إذ انخرط حزب الله في السلطة ولامس حدود النظام وعاد المسيحيون إلى المجال السياسي طامحين بدور في السلطة (قوات - كتائب) أو في النظام (عون). أي أن نظام الطائف، كممارسة بالحد الأدنى، لم يعد عاكساً لتوازنات القوى في الحيز السياسي - الاجتماعي. الدعامة الثانية التي اهتزت هي في «عدم كفاية الربوع» لدى نخبة النظام كي تحافظ على استدامة البات الزبائنية وبالتالي الولاء والطاعة. عدم كفاية الربوع يعود لتقلص إمكانات التوظيف في أجهزة ومؤسسات الدولة (بعكس الحال في التسعينيات حيث كان يعاد بناء الدولة بعد الحرب الأهلية)، وأزمة المالية العامة للدولة اللبنانية وانخفاض ربوع الصناديق والصفقات، بالتوازي مع نمو نسبة الشباب بين السكان (أو قوة العمل 15 سنة - 65 سنة) مع محدودية العرض الاقتصادي (مفهوم النافذة الديموغرافية يشرح هذه الدينامية بالتفصيل) ما يؤدي لزيادة في التهميش الاقتصادي - الاجتماعي. لم يعد لدى نخبة النظام الربوع الكافية لاستيعاب شرائح شبابية جديدة طامحة لدخول سوق العمل، ولا حتى لتسكين الحاجات الأساسية للسكان بسبب الفشل الذريع للدولة على صعيد الخدمات الأساسية.

هذه التحولات الجوهرية التي تأزمت منذ عام 2005 تقاطعت مع أسباب مساعدة ساهمت في تحضير المسرح لظهور الحراك بهذه الفاعلية. السبب الأول يعود لرفض نخبة النظام (الحريرية بشكل أساسي) الإقرار بدور وازن للعماد عون داخل تركيبة النظام، وهو ما لم يترك لعون إلا ممارسة لدور «تعطيلي» بشكل متصاعد منذ سنتين. هذا الدور أو «الفيثو»، المستند إلى دعم

من حزب الله، أدى إلى تعطيل انتخابات رئاسة الجمهورية وتقييد عمل مجلسي النواب والوزراء على حد سواء، ما فاقم من إرباك النظام وضموره واهتراز مشروعيته الشعبية. نجحت نخبة النظام حتى اللحظة في استنزاف عون، إلا أنه تمكن في المقابل من إبطاء حركة النظام إلى حدودها الدنيا، وإضعاف آياها تحت وطأة الشك والقلق والاستهداف، وهي وطأة ساهمت فيها قوى سياسية هزت هيبة النظام الأمنية بإتاحة مجالات فوضى بهدف دعم المعارضة السورية منذ 2011 (حالة الأسير وأحداث عرسال وقادة المحاور في طرابلس).

السبب المساعد الثاني يعود إلى هامش التعبير الحر الذي أتاحه رواج وسائل التواصل الاجتماعي خلال السنوات الأخيرة. يمتاز هذا المجال الجديد بضمور سلطة الدولة والجماعة ويتيح بالتالي للأفراد القدرة على انتقاد وكسر قداسة الزعامات التقليدية بعواقب محدودة. هذه الممارسة بما فيها من إغراء للشباب الناقمين، تنتشر كموجات على مواقع التواصل بما يسمح بإمكانية تسهيلها في الواقع وإن بدرجة أقل. يضاف لذلك ما يتحيه هذا المجال من إمكانيات واسعة لحشد وتعبئة وتنظيم واستقطاب لشرائح الشباب لا سيما من مجموعات منغمسة فيه وتدرج مزاياء وتجربتها أهدافها السياسية. في المقابل، يبدو حضور الأحزاب التقليدية خافتاً في هذا المجال وتقليدياً تطغى عليه البروباغندا المنخفضة التأثير لنقص في الأفكار والمهارات وضمور مشروعية القضية. لكن ما تقدم لا يفسر التوقيت، لماذا لم ينفجر الشارع بهذا الشكل منذ 6 أشهر أو سنة؟ بالطبع كانت هناك تحركات اعتراضية أقل تأثيراً لهيئة التنسيق النقابية بخصوص سلسلة الترتب والرواتب وفعاليات تحت عنوان «إسقاط النظام الطائفي» منذ 2011. إلا أن الحراك هذه المرة يبدو مقلقاً ومخرجاً للنظام أكثر من قبل، وذلك لأسباب ذكرت آنفاً وأيضاً لتسرب الاحتجاج إلى البيئات التقليدية لنخبة النظام. صحيح أن التحرك يقوده قوى معادية للنظام ولكن المشاركين يتجاوزون ذلك ممن هم «رعائياً» لدى نخبة النظام وهوامشه. هل التوقيت مدير أم له ظرف موضوعي أم إستغلال لظرف موضوعي؟ كل أزمة بحاجة لعامل ما يلبع دور «المحفز» الذي يضغط على الزناد trigger لتبدأ كل العوامل الجاهزة سلفاً بالتفاعل. أزمة النفايات التي اندلعت في العاصمة وجبل لبنان خلال آب المنصرم هي المحفز، بالتزامن مع موجة حر غير مسبوقة ومزيد من التقنين الكهربائي. هنا يطرح سؤال مهم حول حدود الدور والمصلحة الأميركية في ما قامت به مجموعة «طلعت ريحتكم» لاستثمار الغضب الشعبي في ظل أزمة النفايات.

سؤال الثورة الملونة والفوضى المنظمة

ذهب أغلب أقطاب النظام والسلطة إلى اتهام

الولايات المتحدة بالتحريض على الحراك من خلال علاقة بعض أفراد مجموعة «طلعت ريحتكم» مع السفارة الأميركية وجهات أميركية غير حكومية. وقد وصل الأمر إلى أن بعض أبرز المقربين من واشنطن في لبنان (المستقبل، جنبلاط، بعض مسيحيي 14 آذار) شاركوا في توجيه التهمة للاميركيين وحذروا أن الهدف تكرر ما جرى في تونس ومصر، وقد وصل الأمر بأحد نواب «ثورة الأرز» بالدعوة لمراقبة كيفية حضور لمسات «جين شارب» في الحراك.

الفرضية الأولى قائمة على أن ما جرى كان بإيعاز من الأميركيين، بهدف إثارة «الفوضى الخلاقة» وبروج لها أقطاب من النظام. يحاجج هؤلاء أن الهدف الأميركي هو إدخال لبنان في الفوضى كما يجري في دول المنطقة، وهي فرضية تبتغي واقعاً التلاعب بهواجس الخوف من آثار «الربيع العربي» الذي يسحق دول المنطقة. الثغرة الأبرز في هذه «الدعوى» أن النظام في لبنان ليس معادياً للاميركيين بل لديهم مصالح واسعة فيه، يضاف لذلك أن أوباما يسعى لتبريد الساحات قبل نهاية ولايته كما يبدو من الاتفاق النووي الإيراني. إن كان من خلاصة للحرب السورية فهي أن الاستقرار في لبنان خط أحمر إقليمي - دولي وإلا كان هذا البلد احترق خلال السنوات الماضية. يدرك الأميركيون أن حزب الله ليس هو الأكثر تضرراً من أي فوضى، فالنار ستلتهم بداية حليفهم تيار المستقبل الهش والساج في بيئة شديدة التوتر.

الفرضية الثانية أن الأميركي أراد من الحراك إثارة نوع من الفوضى المنخفضة المستوى والمضبوظة ولكن بزخم إعلامي للتحويل على حزب الله التيار الوطني الحر لدفعهم نحو التنازل في موضوع انتخابات رئاسة الجمهورية. هذا الأسلوب ليس غريباً على الأميركيين بل لطما كتقنوا التلاعب بهواجس خصوصهم كما كشفت وثيقة لويكيليكس التي ظهرت مؤخراً بخصوص الموقف الأميركي من الرئيس الأسد في العام 2006. لكن السؤال، هل خلق الأميركيون الحراك لهذه الغاية منذ بداية أم أنهم تدخلوا لاحقاً عند تطور الحراك وظهوره كفرصة للضغط على حزب الله؟

بظل غياب معلومات مؤكدة، يمكن البناء بالحد الأدنى على الاحتمال الثاني لحين ثبوت العكس. إن البعض من مجموعة «طلعت ريحتكم» ممن يمتهنون قضايا «المدافعة» وجدوا في أزمة النفايات فرصة للممارسة «الوظيفية» التي يتقنون، أي إدارة حراك شعبي والحشد والضغط على السلطة وجذب الأنظار ومحاولة التأثير وتحسين سمعتهم في مجال اختصاصهم وفرصة للتعبير عن الذات تجاه السلطة. هذا التحليل يعود لمفهوم «الدور» الذي يستخدم في تفسير عمليات اتخاذ القرار، فالعسكري يميل لاستخدام القوة في معالجة الأزمات كونه المجال الذي يتقنه، مثلاً لو ترك القرار في أزمة الصواريخ الكوبية للقادة العسكريين الأميركيين لكننا شهدنا حرباً

بها من دعوة لعقد جلسة للمجلس الوطني.

عوامل دفعت للتأجيل

بقرار التأجيل، يكون نهج الفهولة والرعونة والتفرد قد سقط في هذه المرحلة. ومن أجل عدم عودته للحياة مرة أخرى (وهذا مشكوك به) فإن مواقف متجزرة وصلبة يجب أن تبادر لها وتتمسك بها القوى السياسية المناضلة، المتناغمة والمؤتلفة مع تيار واسع داخل الشعب الفلسطيني - عابر للفصائل أيضاً.

وبدأ يسجل حضور هذه القوى في أكثر من مناسبة سياسية وميدانية، منها رفض رهانات القوى النافذة على المفاوضات و«السلام الاقتصادي»، والتنديد بشدة بكل أشكال التنسيق مع العدو، خصوصاً الأمني والمعلوماتي. هذه الكتلة الشعبية والسياسية الواضحة تُقدّم على طرحها، شعبياً، قوى أساسية، فاعلة ومؤثرة

مناضلة.

استدعاء بواسطة الابتزاز

لم تستمر طويلاً زوبعة الغبار التي أثارتها حملة الاستقالات المنتبسة من عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، كأعضاء «النصف + الرئيس»، من خلال تمرير الدعوة عبر التفسير المجتزأ للمادة 14/ج من النظام الأساسي للمنظمة التحرير، لاستخدامه بشكل تضليلي لخدمة دوافع الدعوة، والتي تتطلب لتصبح نافذة، انعقاد دورة للمجلس، أرادها البعض استثنائية والأخر عادية، رغم ما يشوب الأولى من محاذير وخروج عن النظام الأساسي. لهذا كان اللافت لقوى سياسية عدة وتيارات جماهيرية واسعة، ولنظر العديد من المراقبين توقيت تلك «الحركة الرئاسية» وامتداداتها الفصائلية» في تحريك اللجنة التنفيذية من خلال الاستقالات وما يرتبط

محمد العبد الله*

جاء المؤتمر الصحافي لرئيس المجلس الوطني الفلسطيني، سليم الزعنون، حاملاً للشعب الفلسطيني القرار الإيجابي بتأجيل انعقاد الدورة الاستثنائية التي كانت وراء طرحها مؤسسة رئاسة سلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود، وجوقة من «الكومبارس» الذين توزعت مواقعهم ما بين فصائل «توابع الرئاسة» وكتاب أعمدة صحافية ومحللين وباحثين يوجدون في مدارات «الرئاسة». وإذا كان إعلان التأجيل، متوقفاً، فإن المستهجن كان ما يردده ويصر عليه، لما قبل التأجيل بيوم واحد، أحد أبرز قيادات فتح والمنظمة - المكلف بتوجيه الاستدعاءات لحضور جلسة المجلس - بأن التحضيرات جارية وسيعقد المجلس دورته («بمن حضر») بلهجة من التهكم والاستخفاف بقوى سياسية، تاريخية،

تأجيل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني.. أسئلة تنت

(كالجبهة الشعبية) مدعومة بتحرك جماهيري واسع عبر عنه بيان الألف توقيع، الداعي لانعقاد مجلس وطني وحدوي بمواصفات توافقية وبمشتركات جماعية لا تستثني أحداً، خارج القطبية والثنائية والتفرد، وحول برنامج مقاوم، ومستنداً إلى حراك واسع داخل تنظيم فتح، قادته شخصيات ذات ثقل داخلي وبدعم من قوى شبابية داخل التنظيم في الجامعات وفي الكتائب المسلحة. كل ذلك أدى على الصعيد الوطني/ المحلي للذهاب نحو التأجيل، خاصة، أنه قد ترافق مع أجواء ووجهات نظر (ضغوطات مارستها عواصم إقليمية ذات وزن وتأثير متفاوت على أكثر من صعيد: مالي، سياسي، جيواستراتيجي).

عن العمك الشرعي

يبرز في خضم تلك الاهتزازات التي شهدتها الساحة السياسية الفلسطينية على مدى